الاتجاهات الرئيسية للتنمية وواقع التجربة التنموية الجزائرية

د. عبد الباسط هويدي
جامعة الوادي
habdelbasset@yahoo.fr

أ. عبد اللطيف قنوعه
جامعة الوادي
tifaguenoua@yahoo.fr

ملخص:

في هذا المقال سنتناول الاتجاهات الرئيسية للتنمية، والنماذج التنموية في الدول المتقدمة والنماذج التنموية في الدول النامية.

حيث عرضنا في النموذج الأول عدة اتجاهات أهمها: الاتجاه التطوري المحدث، اتجاه النماذج والمؤشرات، الاتجاه السيكولوجي، الاتجاه الانتشاري، ثم تحدثنا عن الماركسية الكلاسيكية وقضيا التنمية، ثم الماركسية المحدثة وقضيا التنمية، ثم تحدثنا عن التنمية في الدول النامية، كنموذج أمريكا اللاتينية، ونموذج الصين، ثم الجمع بين النموذجين في التجربة الهندية، ثم تحدثنا عن التنمية في الجزائر في مختلف مرحلها، سواء مرحلة ما قبل الانفتاح السياسي والاقتصادي أو مرحلة الانفتاح على النموذج الرأسمالي من جديد وتأثيرات هذا الانفتاح على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التنمية، الاتجاهات التنموية، السياسات التنموية، مخططات التنمية، الرأسمالية، ، الانفتاح الاقتصادي، الإصلاحات الاقتصادية.

Abstract:

The main trends of development and the reality of the Algerian developmental experience

In this article we will discuss the main trends of development, such as Models of development in developed countries and development models in developing countries. Where we offered in the first model a several directions, including: updated evolutionary direction, the direction of models and indicators, the psychological trend, the trend trickle-down, and then we talked about classical Marxism and spent a development, then spent the updated Marxism and development, then we talked about the development in developing countries, as a model for America Latin, and the China model, and then combine the two models in the Indian experience, and then we talked about the development in Algeria in various stage are, whether pre-political and economic openness stage or opening to the capitalist model of the effects of this new openness to social and economic development.

Keywords: *development, development trends, development policies, development plans, capitalism, economic openness, economic reforms.*

تمهيد:

تحاول الجزائر منذ الاستقلال المضي في اتجاه طريق التنمية، وهي على الرغم من ذلك لازالت تعاني مشكلات عدة لا تعانيها البلدان المتقدمة، التي عرفت عدة اتجاهات ونظريات للتنمية، ساهمت في وصولها إلى ما هي عليه من تقدم، ولكن التجربة الجزائرية في ميدان التنمية، بعد أكثر من 50 سنة لازالت تشكو من نقص ملحوظ في الإداريين المدرّبين الذين تتوافر لديهم المهارات اللازمة، لإدارة عمليات التنمية، والندرة النسبية في الأشخاص الذين تتوفر فيه الخبرة والمعرفة الفنية، والرغبة والمقدرة على شغل الوظائف الجديدة، التي نشأت نتيجة الاتساع في مجالات الدولة، والانخفاض النسبي في مستوى المهارات والخبرات الفنية، والقدرات التنظيمية والإدارية، هذا إلى جانب الإحجام الفكري عن الابتكار والتجديد، والصراع بين القيم البالية المعوقة للتقدم، والقيم الجديدة، الدافعة نحوه، بالإضافة إلى ضعف مستويات الإنتاج، والكفاية الإنتاجية في الزراعة والصناعة، وفي الخدمات، وعدم تناسب الطاقات الإنتاجية مع زيادة القوى البشرية.

أولا: الاتجاهات الرئيسية للتنمية

1. **التنمية في الدول المتقدمة:**

1.1 **الاتجاه الرأسمالي:**

1.1.1 **الاتجاه التطوري المحدث (والت روستو)**: لقد حاول والت روستو وضع بديل للنظرية الماركسية بعد أن تعاظم تأثيرها في تلك المرحلة. ولقد صنف **روستو** جميع المجتمعات إلى خمس فئات[1]:

أ. المجتمع التقليدي.

ب. الشروط المؤهلة للانطلاق.

ج. مرحلة الانطلاق.

د. مرحلة النضج.

هـ. مرحلة الاستهلاك الوفير.

2.1.1 **اتجاه النماذج والمؤشرات (بارسونز وهوسيلتز)**[2]: يقوم هذا الاتجاه على قضية مفادها أنه يمكن التفريق بين المجتمعات المتقدمة والنامية اعتمادا على مجموعة من المؤشرات الكمية وكيفية والتي تعتبر بمثابة محكات نستطيع من خلالها التعرف على الدول المتقدمة والنامية ومن أهم رواد هذا الاتجاه العالم الاجتماعي **بارسونز** والذي يذهب إلى أن القدرة التكييفية للمجتمع تمكنه تدريجيا من التخلص من خصائص التخلف والتحول نحو تبني مستويات ثقافية تقوم على خصائص التقدم[3]. ولقد استعار منه **هوسيليتز** الخصائص الثلاث الأولى حيث يرى بأن المجتمعات المتقدمة هي تلك المجتمعات التي تشهد متغيرات العمومية والتوجيه نحو الأداء وتخصيص الدور أما المجتمعات المتخلفة فهي المجتمعات التي تشهد المتغيرات المقابلة وهي الخصوصية والعزو وتشتت الدور[4].

3.1.1 **الاتجاه السيكولوجي (ماكيلانك وهاجين)**: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن عملية التغيير الموجه في المجتمع تتوقف إلى حد كبير على طبيعة أفراد المجتمع أنفسهم، من حيث استعدادهم واستجابتهم

لقبول أو رفض التغيير وهذا يرتبط إلى حد كبير بخصائص الشخصية، والاتجاهات والمعتقدات السائدة وأسلوب التنشئة ودرجة الوعي...الخ. ومن هذا المنطلق تؤكد بعض النظريات الغربية على دور الأبعاد السيكولوجية في عملية التنمية وارتباطها إلى حد كبير بتغيير الأفراد للمجتمع، وتوفير العدد الكافي ممن يتصفون بالطموح والرغبة في الإنجاز والقدرة على التقمص والتصور لأدوار وإمكانات مستقبلية[5].

ويركز أصحاب هذا الاتجاه على مسألة نفسية الإنسان بحد ذاتها وسلوكه نحو التغيير، فعملية التنمية عندهم هي رهن بتغيير أفراد المجتمع من حيث القيم والحوافز والسلوك ، فالمجتمع الذي حقق أو أنه يحقق تنمية الآن هو المجتمع الذي يوجد به عدد كبير من الأفراد الذين يتصفون بالطموح والابتكار والقدرة والدافعية نحو الإنجاز وأكبر من يمثل هذا الاتجاه هما "**دافيد ماكليلاند**" و"**هاجن**"[6].

4.1.1 **الاتجاه الانتشاري (ويلبيرت مور ودانيال ليرنر)**: يقوم هذا الاتجاه على أن التنمية يمكن أن تتحقق من خلال انتقال العناصر المادية والثقافية السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول النامية وهذا يعني بطبيعة الحال أن على الدول الأخيرة أن تشهد عملية تثقيف إذا ما أرادت تحقيق التنمية. كذلك يفترض هذا الاتجاه أن العناصر الثقافية تنتقل أولا من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول النامية، ثم تنتشر بعد ذلك في عواصمها الإقليمية، إلى أن تسود في النهاية كل مناطق وأقاليم هذه الدول أما ما يميز هذا الاتجاه عن غيره هو اهتمامه بالعلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدان الغربية وبقية أجزاء العالم. أبرز من يمثل هذا الاتجاه "ويلبيرت مور" و"دانيال ليرنر"[7].

و ما يؤاخذ عن هذا الاتجاه هو أنه ركّز على انتشار ثقافة وحضارة المنظومة الغربية[8].

2.1 **الاتجاه الاشتراكي:**

1.2.1 **الماركسية الكلاسيكية وقضيا التنمية:** تعالج النظرية الماركسية قضية التخلف والتقدم والتنمية من خلال مفاهيم الصراع كقوة دافعة للتقدم، والعوامل الاقتصادية كمحدد لوضع المجتمع التاريخي وبنائه الاجتماعي، والمراحل التاريخية كمراحل حتمية بفعل التطور الجدلي للمجتمع والعلاقات بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، والطبقة كوسيلة لإحداث التغيير والتنمية. وينبغي أن نتوقع تغلغل التخلف في المجتمعات المتخلفة في كل من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، مما يؤدي إلى تخلف شكل الإنتاج ووجود وعي اجتماعي متخلّف ويمكن بلورة أفكار ماركس فيما يتعلق بالتنمية والتخلف في ضوء الأبعاد التالية:

- أثر المفهوم الديالكتيكي: فالمرء لا يستطيع أن يفهم النظام القائم دون أن يقوم بنقده ويضع له قضية عكسية[9]؛
- العلاقة بين البناء الاقتصادي الأساسي والبناء العلوي؛
- حتمية الثورة.

و باختصار فإن أصحاب هذا الاتجاه يرون أن مشكلة التنمية تتمثل في التناقض الموجود بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع ، فمتى تم الوفاق بين ذلك الشكل وهذه العلاقات ساد الاستقرار في الحياة الاجتماعية والاقتصادية[10].

2.2.1 **الماركسية المحدثة وقضايا التنمية:** إن هذا الاتجاه يعتمد في تحاليله على الخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعي[11] فالتنمية من هذا المنظور يجب أن تحقق غايات قومية تكون مصادرها الظروف التاريخية للبلدان النامية ويحسب هذا الاتجاه على نظرية التبعية في علم اجتماع التنمية في مقابل نظرية التحديث، ويقسمه المهتمون إلى منظرين وممارسين فمجموع المنظرين هم بول باران، ومير جاليه، وشارل بتلهايمر، وهيربرت لوفيفر ماركيوز وغيرهم أما أهم الممارسين فمن بينهم فرانزفانون، وماوتسي تونغ، وستالين في نموذجه استراتيجية التصنيع القسري[12].

إن الفرق بين الماركسيتين هو أن الماركسية المحدثة تعتبر إشكالية التخلف وليس التنمية هي المحصلة النهائية أو النتيجة لانتشار وتوسع نطاق الرأسمالية العالمية، أما **ماركس** فيرى عكس ذلك وهو أن البلدان المتقدمة من الناحية الاقتصادية هي التي تبدي للبلدان النامية الوضع الذي ستكون عليه مستقبلا وهذا ترجمة لمراحل التطور عنده أي حتمية المرور على الرأسمالية للوصول إلى الاشتراكية فالشيوعية يعتبرها قمة التطور والتنمية[13]،كما أن الثورة عند الماركسيين التقليديين هي محصلة الصراع بين الطبقات داخل المجتمع الواحد، لكن فرانزفانون يعتبر أن العنف هو الأداة الوحيدة للقضاء على الاستعمار وردعه هذا الأخير الذي قام على العنف ولن ينهار إلا بالعنف وعليه فليس من السهل تغيير الوضع بالطرق السلمية[14] ومن بين الآراء التي تتبناها الماركسية المحدثة، الجدل الصاعد والهابط، وكمثال على هذا الجدل استغلال القطاع الحضري للقطاع الريفي في الدول النامية، ويتضح هذا على أرض الواقع من خلال عملية الجذب لرؤوس الأموال وفائض الإنتاج واليد العاملة من خلال الهجرة، وسيطرة العواصم على التوابع سواء على مستوى البلدان المتقدمة أو البلدان المتخلفة وهذا الرأي يتبناه فرانك[15] ، كما اهتم الماركسيون المحدثون بالخصوصيات التاريخية للأمم ودور الدولة الأمة في التحرر باعتبار هذه الخصوصيات واحدة من القوانين النوعية للتطور الاجتماعي في حين أغفلها التقليديون من الماركسيين حين ركزوا على آلية التحقيب* دون خوضهم في الواقع الحقيقي لهذه المجتمعات[16] ويرى رواد الماركسية المحدثة أن التحول في الأشكال الاجتماعية النموذجية وخاصة المجتمع الرأسمالي، يمكن للمجتمعات النامية الوصول إليها دون الوقوع في الصراعات التي تقود إلى الانفجارات الثورية[17].

ولكن على الرغم من ذلك فهناك من النقاد من يرى أن الماركسية المحدثة ليست إلا امتداد شكلي وضمني للماركسية الكلاسيكية، حيث وصفت باليوتوبيا الجديدة لكونها تنظّر إلى المساواة والعدالة في توزيع الثروة العالمية وهذا ما لم يتحقق في ظل توسع العولمة التي تجتاح العالم وتستغله أبشع استغلال وتعيد إنتاج الاستعمار بشكل جديد[18].

2. **التنمية في الدول النامية:**

يستهدف هذا المطلب إلقاء الضوء على أهم القضايا التي يطرحها واقع التنمية في البلدان النامية فالتدقيق في مفهوم التطور الاقتصادي وإدخال بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية فيه هو دون شك خطوة متقدمة في فهم المسائل المطروحة أمام البلدان المتخلفة[19].

وسوف نحاول هنا مقارنة بعض التجارب التنموية المعبرة عن سيطرة التوجيه الإيديولوجي للنموذج الرأسمالي (أمريكا اللاتينية) أو النموذج الاشتراكي (الصين) أو تجارب مازلت تتخبط في محاولة الجمع بين النموذجين السابقين في توجيه عملية التنمية والتغيير (الهند).

والخروج من بوتقة الاحتواء التاريخي والمستمر لدول الأطراف (العالم الثالث) في نظام التقسيم الدولي للعمل والتأثير السلبي لهذا الاحتواء على الهياكل الداخلية لهذه الدول[20].

1.2 **النموذج الرأسمالي (أمريكا اللاتينية):**

لقد ارتبطت إستراتيجية التنمية السائدة في أمريكا اللاتينية بمفاهيم مثل التبعية باعتبارها نظرية يحاول أصحابها علاج مشكلات التخلف وهي نظرية قائمة في الحقيقة على نقد النظريات الكلاسيكية، الليبرالية والماركسية على السواء[21] وكذلك الهامشية والازدواجية في تراث التنمية المعاصرة.

على الرغم من وصف تجربة التنمية في أمريكا اللاتينية، بخصائص اللاشمولية والتبعية الاقتصادية والهامشية والازدواجية والفضل في مواجهة مظاهر التخلف المختلفة، إلا أن ذلك لا ينفي جهود ومحاولات التغيير الاقتصادي فيها.

و لقد تميز نموذج التنمية في أمريكا اللاتينية بما يلي:

أ- التنمية وسياسة التوجه نحو الخارج: من المظاهر الأساسية للتوجه نحو الخارج، الاعتماد على رأس المال الأجنبي في عملية النمو الاقتصادي. وتشجيع القطاع الخاص في الداخل على التعاون معه.

ب - الهامشية: شاع استخدام هذا المفهوم لوصف بعض ملامح الواقع التنموي في أمريكا اللاتينية، ويشير المفهوم إلى الجماهير الغفيرة التي تسكن مناطق الأطراف المحيطة بدوائر الرخاء الاقتصادي المتحضرة، ويمثلون الأغلبية الفقيرة من السكان.

2.2 **النموذج الاشتراكي (الصين):**

في مقابل إستراتيجية التنمية الموجهة نحو الخارج في البرازيل تمثل التجربة التنموية في الصين نموذجا للاعتماد على الذات ومواجهة الاحتياجات الأساسية للجماهير، وفعالية المشاركة الجماهيرية في عملية التنمية.

لقد كانت سياسة التركيز على تكثيف العمل من أهم منجزات **ماو** العملية. فإن نجاح التنمية من وجهة نظره تعتمد على الاستخدام الفعال للقطاعات البشرية في عمليات التغيير.

وبالرغم من النجاح الذي حققته تجربة الاعتماد على الذات، والتوجه الداخلي للتنمية في الصين، إلا أن هذا النجاح مرتهن إلى حد بعيد بطبيعة البناء الاقتصادي، والمساحة الجغرافية، وطبيعة الشعب

الصيني، هذا بالإضافة إلى حملات التعبئة والتوجيه الإيديولوجي. وقد حاول **ماو** بث الكثير من القيم والأخلاق الايجابية في الشعب الصيني. ورغم محاولة البعض تشويه هذه الصورة، فإن النجاح الذي حققته الصين مرتبط إلى حد كبير بالشخصية الكاريزمية **لماو سيتونغ**.

3.2 الجمع بين النموذجين في التنمية في الدول النامية (الهند):

بعد أن حصلت الهند على الاستقلال، اتخذت من التنمية الاقتصادية المخططة أسلوبا للتغيير وللقضاء على التخلف. ووضعت الخطط الخماسية على أساس المبادئ الأساسية لسياسة الدولة التي نص عليها الدستور الهندي. وتحتم هذه المبادئ الأساسية على الدولة أن تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما تضمن تحقيق عدم تركز الثروة ووسائل الإنتاج في يد فئات معينة مما يضر بالصالح العام.

إن الخطط الخماسية التي انتهجتها الهند يمكن مناقشتها في ضوء أربع مراحل هم:

المرحلة الأولى: وتتميز بجهود التغيير التي تبعت الحرب العالمية الثانية وتقسيم شبه القارة الهندية، وهي فترة الإصلاح الاقتصادي والتكامل السياسي.

المرحلة الثانية: مرحلة البناء والتجديد.

المرحلة الثالثة: فتمتد من الفترة التي أعقبت الخطة الأولى حتى منتصف الستينات. وتتميز بركود نسبي في الزراعة وانهيار عميق في الاقتصاد ترتب على الكارثة التي لحقت بالمحاصيل الزراعية.

المرحلة الرابعة: وتبدأ منذ منتصف الستينات وتصاعد معوقات التنمية التي ارتبطت بانهيار مستوى الادخار والاستثمار وارتفاع معدل البطالة، وانخفاض الدخل الفردي. وذلك بالرغم من تزايد مظاهر التغيير الموجه نحو التنمية وإتباع سياسات سكانية، ونمو التصدير، ونمو بعض الصناعات المحلية.

ثانيا: التنمية في الجزائر

1. **الاختيار الاشتراكي**(62- 88): لقد تولد اقتناع عام لدى طلائع الثورة التحريرية بأن أسلوب العمل المناسب والفعال للجزائر، بعد الاستقلال هو الأسلوب الاشتراكي. ذلك أن المراحل المقبلة ما هي إلا امتداد للثورة التحريرية ضد الاستعمار كما أن هذا الاختيار ما هو إلا انعكاس للقناعة الراسخة لدى هذه الطليعة من أن الاستعمار الرأسمالي يحرص على غلق أبواب التصنيع في وجه البلدان المستعمرة، من أجل تخصيص الاقتصاد الجزائري في الزراعة تطبيقا لقانون القيمة الرأسمالي، ولمبدأ التقسيم الدولي للعمل الذي يحصر الصناعة ضمن محتكرات البلدان المستعمرة لتفكيك اقتصاد المستعمرات، وتجريدها من شروط التنمية المستقلة، وتوثيق علاقات تبعيتها وتكريسها.[22]

ومما يؤكد حتمية هذا الاختيار بعد الاستقلال هو أن الجزائر قد خرجت من عهد الاستعمار بإمكانيات فردية هزيلة. فلم تكن قد تكونت على الصعيد الاجتماعي طبقة وطنية قادرة على تحقيق التنمية، وإنما طبقة برجوازية صغيرة في التجارة أو بعض النشاطات الصناعية الصغيرة مرتبطة في تموينها وتجهيزها برأس المال الأجنبي، إلى جانب طبقة إقطاعية أو شبه إقطاعية في الزراعة خاضعة لعلاقات إنتاج جامدة، ومن ثم كان مستوى المعرفة الفنية التطبيقية ضعيفا وزاده ضعفا

مستوى التعليم المنخفض الذي يرفع نسبة الأمية، غداة الاستقلال إلى أكثر من 95 ٪ من السكان الجزائريين. ويجعل مستوى المعرفة النظرية إذا قيس بعدد الثانويين والجامعيين، البالغ سنة 1954 حوالي 6800 طالب من مجموع السكان الجزائريين، يهبط إلى ما يقرب من 0.08 ٪ ثم هناك شرط ثالث للتنمية هو القدرة الادخارية للفرد التي كانت أيضا جد ضعيفة بالنسبة للفرد الجزائري.[23]

و هكذا يترجح الدور القيادي للدولة في التنمية على الأقل في السنوات الأولى للاستقلال، ويزداد الاقتناع بأسلوب الإنتاج الاشتراكي، وبفاعليته في تحقيق الأهداف التالية التي يحددها الميثاق سنة 1976 وهي:

- دعم الاستقلال الوطني
- إقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان.
- ترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها.[24]

2.1 **التنمية المخططة**: إن التخطيط هو الركيزة التنظيمية لسير عملية التنمية الشاملة وأداة الدولة الاشتراكية لتحقيق أهدافها.

و لهذا بات من الضروري، وبعد أقل من خمس سنوات من الاستقلال، أن تشرع الجزائر في اعتماد التخطيط. ودخلت في **العهد الجديد** سنة 1967 بتطبيق أول مخطط وهو المخطط الثلاثي 1969/1967 الذي تبعته بعد ذلك سلسلة من المخططات الأخرى.

لقد اعتبر الميثاق الوطني سنة 1967 التخطيط " الأداة المثلى لتوجيه الاقتصاد والسير به في طريق الديمقراطية، وأنه الوسيلة الفعالة لتوزيع عادل لثمار التنمية وتكاليفها"واعتبر أيضا أن التنمية المنسجمة للبلاد لا يمكن أن تتحقق إلا بناء على "تخطيط علمي المفهوم، ديمقراطي التصميم، حتمي التنفيذ".

ويتضمن التخطيط على هذا الأساس، حصرا دقيقا للإمكانيات البشرية والمادية المتاحة والمحتملة للمجتمع. وهي قاعدة موضوعية لتحديد أهداف المخطط، التي تجسد أيضا أولويات اقتصادية واجتماعية محددة، ويتم اتخاذ القرارات التخطيطية المتعلقة بتوزيع الموارد بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي وفروعها انطلاقا من التقديرات العلمية لتلك الإمكانيات والأهداف. ويجري أيضا على ضوء هذه التقديرات اتخاذ القرارات المناسبة لأحداث التغيرات الاجتماعية اللازمة والموافقة للمرحلة التاريخية الراهنة لتطور المجتمع، وإجراء التنظيمات الاقتصادية التي تقتضيها.[25]

إن إشكالية التخطيط الكبيرة تكمن في نظام توزيع استثماراته، لأنه يعبر عن اختيارات اجتماعية واقتصادية معينة تتعلق كما نعرف بمستقبل تطور المجتمع. ذلك لأن توافق نظام توزيع تلك الاستثمارات مع الأهداف المحددة للتنمية يجعل التخطيط ناجحا، بينما يؤدي أي خطأ في ذلك التوزيع إلى أحداث ارتباك في سير العمل الإنمائي، وانحراف خطير عن أهداف التخطيط.[26]

3.1 **الترقية الاجتماعية والثقافية:** من ركائز التنمية في الجزائر هو أن يكون هدفها خدمة مصالح الشعب وترقية مستوى أفراده، وخاصة منهم الذين ساهموا بجهودهم العضلية أو الفكرية في زيادة الإنتاج ومستوى الدخل القومي.

و يتطلب هذا الإنجاز الاجتماعي والاقتصادي العظيم إحداث نوعين من التغيرات الاجتماعية هما:

- تغيرات في علاقات الإنتاج، التي يجب أن تنسجم مع طبيعة الهدف المنشود، الذي هو ترقية الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمنتجين. ومن المستحيل أن يتأتى ذلك في إطار علاقات إنتاج استغلالية يكون فيها العمال مجرد بائعين لقوى عملهم، ويكون من يملك القوى الاقتصادية، المتمثلة في وسائل الإنتاج، هم الأشخاص الذين اشتروها.
- تغيرات في علاقات تسيير الأمة: لأن تنمية تريد لنفسها أن تكون شعبية الطابع لا يمكن أن تصبح كذلك إلا إذا كان شعبها يشارك فعلا في اتخاذ قراراتها، وتمثل المجالس الشعبية البلدية (1967) والولائية (1969) والوطنية (1976) قنوات مشاركة المواطنين، عن طريق منتخبيهم في إدارة شؤون الدولة وتنمية البلاد.[27]

4.1 **الاعتماد على الإمكانيات الوطنية:** من الاهتمامات الكبيرة للسياسة الإنمائية في الجزائر تأكيدها على ضرورة الاعتماد على الإمكانيات الوطنية بشكل أساسي، والحرص الدائم على تجسيد هذا المبدأ، وعلى تنمية هذه الإمكانيات بكل حيوية ونشاط.

وهذا طبيعي جدا بالنسبة لبلد حريص على حماية استقلاله السياسي، وعلى تطبيق سياسة اقتصادية رشيدة، وعلى التحكم في مقاليد أمورها وعلى ضمان نجاح التنمية الوطنية.

هناك حقيقتان لابد من التنبيه إليهما وإعطائهما كل العناية اللازمة هما:

- من الخطأ الانسياق وراء الأطروحة المعروفة، والتي طالما روجها اقتصاديو الخمسينات، أمثال: **راغنار توركس**، حول اعتبار ضعف الدخل الفردي الحقيقي، وما ينجر عنه من انخفاض الادخار سبب عجز البلدان المتخلفة عن التنمية.
- من الخطأ تجاهل الأخطار السياسية التي يمكن أن تتولد عن الاستدانة الواسعة من الخارج، حتى ولو كانت من أجل الاستثمار.

2. **سياسة الإصلاحات والمنظومة التعليمية** (1988/ 2002):

1.2 **مشاريع الإصلاحات الاقتصادية:**

لقد شهدت الجزائر في هذه المرحة اختلالا سياسيا وأمنيا كبير انعكس على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بشكل واضح ويمكن استعراض أهم المشاريع الاقتصادية والاجتماعية في هذه الفترة رغم ما يتخللها من ضعف الاهتمام بالتخطيط أو رسم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ومن انقطاعات متكررة في تنفيذها وأهم المشاريع التي طبقت في هذه المرحلة هي:

1.1.2 المرسوم التشريعي[28] رقم 07/93 مؤرخ في 93/04/24 الذي يتعلق بالأهداف العامة للفترة 97/93 ويتضمن المخطط الوطني لسنة 93 والآفاق على الأمد المتوسط والتوازنات الاقتصادية الكلية والمالية لسنة1993 إلى غاية 1997

2.1.2 وثيقة[29] مقدمة من طرف الحكومة الجزائرية أثريت من طرف المجلس الاقتصادي الاجتماعي تتعلق بدراسة مشروع وضع وصياغة استراتيجية وطنية، برمجت في سياق معالجة الاقتصاد الوطني الكلي للمرحلة 2000/1996 تنطلق من متابعة وتعميق برنامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي في مجال تحضير شروط النمو المستدام.

3.1.2 التعليمة الرئاسية المؤرخة في 2001/11/15 والمتضمنة البرنامج الوطني لدعم الإنعاش الاقتصادي [30]

3. الإصلاحات الاقتصادية والنظام الدولي الجديد:

إن العالم اليوم ينقسم إلى مجموعات في ظل الرأسمالية. دول المركز التي تمتلك القوة الاقتصادية، وفئة تقع في وسط الشعوب النامية جزئيا، تتمثل في البرجوازية الوطنية والتي تمتد للبرجوازية العالمية وأداة لتنفيذ سياستها[31]، في مناطق الأطراف حيث يتم ارتباطها بالسوق الرأسمالية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات من أجل تحويل فوائضها وبالتالي تعميق التخلف بداخلها وسد الطريق أمامها وتدمير استعدادها للتنمية[32].

إن الغاية من كل إصلاح اقتصادي هو تنشيط ديناميكية التنمية. وما أحوج بلادنا إلى هذا التنشيط.. العالم اليوم يمر بمرحلة صعبة أشبه ما تكون بمرحلة المخاض التي تتشخص أوجاعه في إرهاصات الأزمة أو الأزمات الاقتصادية الدولية. وقد تعممت هذه الأوجاع، ومست بشكل متفاوت، جميع بلدان العالم. سواء كانت رأسمالية، أو اشتراكية، أو إنمائية.

الكل يشعر بالداء، ولكن الدواء بقي موضوع اختلاف بين اتجاهين رئيسين احدهما يذهب إلى أن الدواء في مراجعة النظام الاقتصادي الدولي، في جميع الآليات التي يقوم عليها، وهنا موقف مجموعة البلدان النامية التي تتعاطف معها مجموعة البلدان الاشتراكية، وثانيهما يذهب إلى أن الدواء وجوب إسراع البلدان النامية إلى تصحيح أسلوب تسييرها الاقتصادي وهذا هو موقف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتنمية، اللذين يشكلان ركيزتي النظام الاقتصادي الدولي الراهن، الذي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية بكل شراسة.

هذا الاختلال في توازن العلاقات الدولية يعبر عنه الدكتور سمير أمين بالتبادل اللامتكافئ حيث يقول: حيث لا تجني الدول المتخلفة من تجارتها مع السوق العالمية العدد الحقيقي لمنتجاتها فتمتص دول المركز فائض القيمة على شكل أرباح ليصبح تراكما رأسماليا مركزيا[33] الشيء الذي يعطي شكل العولمة الاستقطابية للإمبريالية المعاصرة[34]. باعتبار أن العولمة موجة جارفة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية عبر العالم لا تقيد بحدود أو ضوابط ولا يمكن السيطرة عليها أو التحكم بها[35].

يكاد الحوار، حول الداء، يشبه الحوار بين الطرشان، ولا يبدو في الأفق حد لهذه الأوجاع. وهذا ما يفرض على الجزائر، كبلد نامي، أن تعتمد سياسة تعزيز المكاسب انطلاقا من الرصيد التجريبي، والإمكانيات المادية والبشرية، والتعبئة الشاملة، وتوظيفها كلها في دعم المسيرة التنموية ورفع حركة وتيرتها إلى معدلات تضمن حدوث التنظيم الاقتصادي، وتجنبها حالات الركود أو الانكماش لأن هذا يعقد حالة الأزمة التخلّفية التي لم تتجاوزها بعد.

خلاصة:

تعكس التجربة التنموية الجزائرية (المخططات الخمس + الإصلاحات الاقتصادية ونظام اقتصاد السوق)، اللاتوازن الواضح في توزيع الاستثمارات، ويظهر أن الهيكل الذي حضي بالأولوية المطلقة هو هيكل جهاز الإنتاج (صناعة وزراعة) وأهملت باقي القطاعات الغير منتجة كالتعليم بدعوى عدم تدخله في عمليات زيادة وتحسين الإنتاج بصفة مباشرة وهذه الاستراتيجية القائمة على أولوية القطاعات الإنتاجية على حساب القطاعات غير المنتجة سرعان ما بدت أثارها السيئة على التنمية ككل. فخلق الهياكل الاقتصادية الضخمة دون الاهتمام اللازم بقطاع التعليم والتكوين والتعليم العالي مهد الطريق لبروز أزمة خانقة على مستوى التسيير والمتابعة التقنية أدت أخر الأمر لتهافت هذه الاستراتيجية غير المتوازنة.

ومن خلال هذا المقال اتضح لنا جليا اللاتوازن المقصود في الاستثمار بين القطاعات وبين ذهنية المخطط الجزائري الذي كان يضع نصب عينيه فهما مرسخا، وهو أن التنمية تقوم أساسا على صناعة قوية وأن إفراد الاستثمار في هذا القطاع وتعزيزه بالهياكل اللازمة كفيل بالوصول إلى هذا الهدف، ونسي واضعوا هذه المخططات أن الصناعة القوية تقوم على كواهل إطارات وتقنيين وفنيين ومسيرين أكفاء وأن الاستثمار في هذه الموارد البشرية، كفيل بإخراج جيل بأكمله من الإطارات والتقنيين والمهندسين الماهرين والمهندسين الماهرين، ولن يكون هذا الاستثمار مجديا إلا بالاهتمام اللازم بقطاع التعليم والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي هذا القطاع الذي كما نلاحظ من خلال تلك الأرقام لم يولى العناية الكافية به حتى يؤدي دوره المنوط به في الآجال المتوسطة والبعيدة.

و من خلال هذا المقال أمكننا التوصل إلى النتائج العامة التالية:

- تركيز اهتمام الدولة على الاستثمار في قطاع الصناعة والمحروقات وإهمال باقي القطاعات.
- ضعف التحكم في الإحصاءات الدقيقة عن الموارد الإنتاجية المالية والمادية والبشرية والطبيعية للمجتمع. ويرجع هذا إلى عدم توفر الدولة على جهاز إحصائي منظم قوي قادر على حصر وتصنيف هذه الموارد. مع العلم أن أرقامها ضرورية جدا للتخطيط.
- الافتقار لجهاز تخطيط مركزي قوي وذي سلطة اقتصادية عامة على جميع هياكل الدولة والمؤسسات الأخرى في المجتمع.
- تفشي بعض مظاهر البيروقراطية الناتجة في كثير من الأحيان عن ضعف التكوين الذي يسمح بسرعة معالجة قضايا التسيير.
- نقص اهتمام الدولة بالتسيير والمتابعة وضعف الجهاز الإداري البيروقراطي.

◆ نقص اهتمام الدولة بالتعليم والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي كقطاعات استثمارية ولقد ظهرت نتائج هذا الإهمال فيما بعد.

الاحالات والمراجع:

(1) - عادل مختار الهواري و آخرون: **قضيا التغيير و التنمية الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص ص 184 185.

(2) - كمال التابعي: **تغريب العالم الثالث- دراسة نقدية في علم الاجتماع التنمية**، دار المعارف، القاهرة، 1993، ص 131.

(3) - عادل مختار الهواري و آخرون: مرجع سابق، ص 196.

(4) - علي غربي: **التنظير السيولوجي و نظرية التنمية**، مطبوعات جامعية، السنة الجامعية 2002/2001 ، جامعةبسكرة، ص 27.

(5) - عادل مختار الهواري و آخرون: مرجع سابق، ص 198

(6)- عبد الفتاح بوخمخم: **مفهوم الدافعية في مختلف نظريات السلوك التنظيمي**، مجلة العلوم الإنسانية العدد 15 سنة 2001، جامعة منتوري قسنطينة، ص 115 .

(7)- علي غربي : التنظير السسيولوجي و نظرية التنمية: مرجع سابق، ص، 21 .

(8)- نفس المرجع، ص، 22 .

(9) - عادل مختار الهواري و آخرون: مرجع سابق، ص 206.

(10)- محمد باقر الصدر : **إقتصادنا**، دار التعارف للمطبوعات سنة 1991، مصر . ص 329.

(11) - السيد عبد العاطي السيد، محمد بيومي: **علم الاجتماع الاقتصادي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط1، 2001، ص 334.

(12) - جرهام كرو: **الاجتماع المقارن و النظرية الاجتماعية، ما بعد الثلاث عوالم**، ت: جمال أبو شنب، الاسكندرية، 2002، ص 137.

(13) - دافيد هاريسون: **علم اجتماع التنمية و التحديث**، ت: محمد عيسى برهوم، عمان، 1998. ص 97.

(14) - السيد الحسيني: **التنمية و التخلف، دراسة تاريخية بنائية**،ط2 القاهرة،دار المعارف، 1982.

(15) - عبد الباسط عبد المعطي: **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط1، 1998، ص ص247 - 251.

* مفهوم مشتق من (الحقب التاريخية)، حيث أن الماركسيين اعتمدوا على تقسيم التاريخ إلى حقب كل منها نتيجة لما قبلها.

(16) - علي غربي و آخرون: **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، دار الفجر، القاهرة، ط1، 2003، ص ص 129 - 130.

(17) - مريم أحمد مصطفى و آخرون: **التغير و دراسة المستقبل**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 211.

(18) - راسل جاكوبي: **نهاية اليوتوبيا**، ت: فاروق عبد القادر، مطابع الوطن، الكويت، 1999، ص 13.

(19)- صبحي محمد قنوص، **أزمة التنمية،دراسة تحليلية للواقع السياسي و الاقتصادي لبلدان العالم الثالث** الطبعة الثانية، 1999،الدار الدولية للإستثمارات الثقافية القاهرة 1999 ،ص، 215 .

(20)- عبد الخالق عبد الله، **التبعية و التبعية الثقافية، مناقشة نظرية**، مجلة المستقبل العربي العدد 83 السنة الثامنة لعام 1986، ص17 .

(21)- محمد السيد سعيد، **نظرية التبعية و تفسير تخلف الإقتصاديات العربية**، مجلة المستقبل العربي، العدد السادس لعام 1984، ص30.

(22) - محمد بلقاسم حسن بهلول: **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج 1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 145.

(23) - نفس المرجع، ص 42.

(24) - نفس المرجع والصفحة.

(25) - محمد بلقاسم حسن بهلول: مرجع سابق، ص 43.

(26) - نفس المرجع ص 145.

(27) - محمد بلقاسم حسن بهلول: مرجع سابق، ص 46.

(28)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية ،رقم 26، المؤرخة في1993/04/26.

*29)- Par Internet : Le CNES ~ **Avis Relative a L Avant Projet de Stratigie National de Devloppement economique** : Moyen Terme 1996/2000 .*

(30)- التعليمة الرئاسية المؤرخة في 2001/11/15 و المتعلقة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .

(31) - علي غربي و آخرون: مرجع سابق، ص 151.

(32) - أحمد محمد حجازي: **علم اجتماع الأزمة**، مكتبة الأزارطية، الاسكندرية، 1998، ص 172.

(33) - سمير أمين: **الأمة العربية**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990، ص 127.

(34) - ممدوح حبشي: **يا رأسماليي كل البلاد اتحدوا**، القاهرة، 1999، ص 110.

(35) - مها ذياب: **تهديدات العولمة للوطن العربي**، جريدة المستقبل العربي، عدد 276، سنة 2002، ص 155.